

جامعة القاهرة
كلية الحقوق

الامتيازات الأجنبية في مصر

في العصر الحديث

رسالة لنيل درجة دكتوراه
مقدمة من الطالبة

آمال عبد الحليم محمد الحناوي

المحامىة بالإذاعة والتليفزيون
لجنة الحكم علي الرسالة

الأستاذ الدكتور / صوفي حسن أبو طالب
مشرفا ورئيسا
أستاذ فلسفة القانون وتاريخه كلية الحقوق -
جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / محمود عز العرب السقا
مشرفا وعضوا
أستاذ فلسفة القانون وتاريخه كلية الحقوق -
جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / عادل بسيوني
عضوا
أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / مصطفى سيد احمد صقر
عضوا
أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه
كلية الحقوق - جامعة المنصورة

وشارك في الإشراف:

الأستاذ الدكتور المرحوم/ فتحي المرصاوي



جامعة القاهرة
كلية الحقوق

الامتيازات الأجنبية في مصر

في العصر الحديث

رسالة لنيل درجة دكتوراه
مقدمة من الطالبة

آمال عبد الحليم محمد الحناوي

المحامية بالإذاعة والتلفزيون

لجنة الحكم علي الرسالة

مشرفا ورئيسا

الأستاذ الدكتور / صوفي حسن أبو طالب

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه كلية الحقوق -

جامعة القاهرة

مشرفا وعضوا

الأستاذ الدكتور / محمود عز العرب السقا

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه كلية الحقوق -

جامعة القاهرة

عضوا

الأستاذ الدكتور / عادل بسيوني

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

عضوا

الأستاذ الدكتور / مصطفى سيد احمد صقر

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

وشارك في الإشراف:

الأستاذ الدكتور المرحوم / فتحي المرصاوي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ
أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

سورة الحجر العظم

سورة الحجرات : آية ١٣

إهداء

إلي روح والدي رحمه الله .
وإلي روح أستاذي الفاضل الدكتور / فتحي المرصفاوي
الذي ترك لنا علما ننتفع به
وإلي أمي الغالية ...

أدام الله بقائها
ومنحها الصحة والعافية

مقدمة

تعريف الامتيازات الأجنبية

من الأهمية بمكان أن نبدأ هذا البحث بتعريف الامتيازات الأجنبية كما عرفها الفقهاء، وكما استقر عليه من الناحية القانونية والسياسية، وسنتناول تعريف الامتيازات الأجنبية أولاً من الناحية اللغوية؛ ثم من الناحية القانونية والسياسية.

أولاً : التعريف اللغوي :

مصدر الامتيازات الأجنبية capitulation يشتق من الكلمة اللاتينية Capitula ومفردتها Capitulum، أي الفصل إذ كانت معاهدات الامتيازات مقسمة لأقسام مختلفة^(١). ويرى البعض أن كلمة Capitulum تعني الرأس الصغير أو الفصل من كتاب وغيره^(٢).

ثانياً : التعريف القانوني والسياسي :

يتبين من التعريف اللغوي أن الامتيازات الأجنبية ارتبطت في ذهن الباحثين بالمعاهدات المتعلقة بمثل هذه الامتيازات؛ والتي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية، وعلي ذلك فقد عرفها البعض بأنها الامتيازات والاتفاقات التي أبرمت بين الدولة العثمانية وفرنسا، والتي تتضمن التنازلات التي صدرت عن الباب العالي

(١) محمد زكي عبد المتعال، مركز الأجانب، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، السنة الخامسة، العدد الخامس، ص ٥٢٩ -٢ عبد الحميد أبو هيف: القانون الدولي الخاص، ص ١٢٤

(٢) Jssa (H) Capitalisme st societes anonymes en Egypte essai sur la rapport entre structure sociale et droit, These, Paris , 1969 P

الفهرس

الموضوع	صفحة
مقدمة: تعريف الامتيازات الأجنبية	٧
أولا : التعريف اللغوى	٧
ثانيا : التعريف القانوني والسياسي	٧
تحديد فترة البحث	١٠
الباب التمهيدي : الامتيازات الأجنبية وتطورها التاريخي	١٥
تقسيم	١٥
الفصل الأول : الحقوق الطبيعية والاستثنائية للأجانب	
في الدولة بصفة عامة	١٧
تقديم وتقسيم	١٧
المبحث الأول : الحقوق الطبيعية للأجانب في الدولة	
بصفة عامة	١٧
طرق معاملة الأجانب	١٩
أولا : بالنسبة للحقوق السياسية	١٩
ثانيا : بالنسبة للحقوق العامة	٢٠
ثالثا : بالنسبة للحقوق الخاصة "الشخصية"	٢١
المبحث الثاني : الحقوق الاستثنائية للأجانب في الدولة	
بصفة عامة	٢٢
الفصل الثاني : لمحة تاريخية عن الامتيازات	
الأجنبية في مصر	٢٤
أولا : الامتيازات الأجنبية في مصر الفرعونية	٢٤
ثانيا : الامتيازات الأجنبية في مصر البطلمية	٢٦

الصفحة	الموضوع
٢٩	ثالثا : الامتيازات الأجنبية في مصر الرومانية
٢٩	مركز الأجانب في الإمبراطورية الرومانية
٣٢	درجات الأجانب في ظل القانون الروماني
٣٢	١ - الأجانب الممتازون
٣٣	٢ - الأجانب العاديون
٣٤	٣ - الأجانب المستسلمون
٣٥	الأجانب في مصر الرومانية
٣٦	الرومان
٣٦	الإغريق
٣٧	اليهود
٣٧	المصريون
٣٨	رابعا : الامتيازات الأجنبية في مصر الإسلامية
٤٢	خامسا : الامتيازات الأجنبية خلال الحركات الاستقلالية
٤٣	سادسا : الامتيازات الأجنبية في ظل الحملة الفرنسية
٤٤	سابعا : الامتيازات الأجنبية في عهد محمد علي
٤٧	الفصل الثالث : معاهدات الامتيازات
٤٨	أولا : الامتياز الأول
٤٩	القسم الأول : خاص بالشؤون التجارية
٤٩	القسم الثاني : التنظيمي
٥٠	القسم الثالث : يتعلق بالقضاء
٥٢	أهم الملاحظات علي هذا الامتياز
٥٤	ثانيا : الامتياز الأكبر

الصفحة

الموضوع

٥٥ أهم أحكام هذا الامتياز

٥٧ الاختصاص القضائي في امتياز

٥٨ أهم الملاحظات علي امتياز

القسم الأول

العوامل التي أدت إلى نشأة الامتيازات الأجنبية

في مصر في العصر الحديث

٦٥ تقديم

الباب الأول : العامل الديني تسامح الإسلام ونشأة

٦٧ الامتيازات الأجنبية

٦٧ تمهيد وتقسيم :

٦٨ الإسلام ونشأة الامتيازات الأجنبية في الفقه الغربي

الفصل الأول : مظاهر تسامح الإسلام واستغلال الدول

٧٥ الأجنبية

٧٥ تمهيد

المبحث الأول : مظاهر التسامح الديني في الدولة

٧٧ الإسلامية

٧٨ الفرع الأول : التعريف بالذمي والمستأمن

٧٨ الذمي

٨٠ عقد الذمة حكمه وشروطه

٨٠ المستأمن

الفرع الثاني : القاعدة العامة في الحقوق والواجبات لغير

٨٢ المسلمين في الدولة الإسلامية

الصفحة	الموضوع
٨٣	أولاً : الحقوق العامة للذميين
٨٤	ثانياً : واجبات ملزمين
٨٤	أ - الواجبات غير المالية
٨٥	ب - الواجبات المالية
٨٦	الجزية
٨٧	علي من تجب الجزية
٨٩	شروط فرض الجزية
٩٠	حقوق المستأمنين
٩١	الحقوق السياسية
٩١	الحقوق العامة للمستأمنين
	المبحث الثاني: استغلال الدول الأجنبية التسامح الديني
٩٣	وتشأة الامتيازات
٩٣	الامتيازات الأجنبية وتسامح الإسلام
	الفصل الثاني : القاعدة العامة لمركز الذمي كخصم أمام
٩٥	القضاء في الإسلام
٩٥	تمهيد
٩٧	المبحث الأول . الذمي كخصم في مجلس القضاء
٩٧	المذهب الحنفي
٩٧	المذهب المالكي
٩٨	في فقه الشافعية والحنابلة والشيعة
٩٩	المبحث الثاني : القاعدة العامة للتقاضي لغير المسلمين
١٠٠	القاعدة الأولى :عدم خضوع المسلمين لغير قضاتهم
	القاعدة الثانية: لا يقضي المسلم علي غير المسلم
١٠٢	إلا بالترافع

الصفحة	الموضوع
	القاعدة الثالثة: لا يحكم القاضي المسلم بغير الشريعة الإسلامية
١٠٤	
	الفصل الثالث: تسلل الامتيازات الأجنبية من خلال قضاء غير المسلمين (الطوائف)
١٠٧	
١٠٧	تقسيم
	المبحث الأول: قضاء الطوائف غير المسلمة قبل العصر العثماني
١٠٧	
	المبحث الثاني: قضاء غير المسلمين في الدولة العثمانية (الطوائف الملية)
١١٢	
١١٣	بداية الفتح العثماني
١١٤	عظم سلطة رجال الدين
١١٦	تدخل الدول الأجنبية
١١٨	قضاء الطوائف في مصر
	الباب الثاني: العامل الاقتصادي: سياسة محمد علي الاقتصادية
١٢٥	
١٢٥	تمهيد وتقسيم:
	الفصل الأول: وضع مصر السياسي والاقتصادي في نهاية القرن الثامن عشر (قبل تولي محمد علي)
١٢٧	
	المبحث الأول: وضع مصر السياسي في نهاية القرن الثامن عشر
١٢٨	
١٢٨	مصر في ظل الحكم العثماني
١٣١	أطماع الدول الأجنبية في مصر

الصفحة	الموضوع
١٣١	فرنسا
١٣٣	إنجلترا
	المبحث الثاني : حالة مصر الاقتصادية في نهاية القرن
١٣٦	الثامن عشر
١٣٧	الحكم العثماني وأثره على الاقتصاد المصري
١٣٧	١- فساد نظام الحكم والإدارة
١٣٨	٢- عدم الاهتمام بعناصر الإنتاج الزراعي والصناعي
١٣٩	٣- ابتزاز أموال التجار الأجانب
١٣٩	٤- فوضى النقد في مصر
	٥- تحول طريق التجارة بين الشرق والغرب عن مصر
١٤٠	إلى طريق رأس الرجاء الصالح
	المبحث الثالث : الحملة الفرنسية وأثرها على الاقتصاد
١٤٣	المصري
١٤٣	الآثار الاقتصادية للحملة الفرنسية
١٤٤	الزراعة
١٤٤	الصناعة
١٤٩	التجارة
	الفصل الثاني : سياسة محمد علي الاقتصادية وأساليب
١٥١	تحقيقها
١٥١	تمهيد وتقسيم
١٥١	الصراع للوصول للسلطة بعد رحيل الحملة الفرنسية
١٥٢	العامل القومي والوصول إلى السلطة

الصفحة	الموضوع
	المبحث الأول : سياسة محمد علي الاقتصادية وأسباب اختيارها
١٥٥	
١٥٥	تقسيم
١٥٥	المطلب الأول : سياسة محمد علي الاقتصادية
	الفرع الأول : تقييم السياسة الاقتصادية السائدة قبل تولية محمد علي
١٥٦	
١٥٦	مدي اتفاق هذه السياسة وسياسة محمد علي
١٥٧	الاستقلال الاقتصادي والتخصص الاقتصادي
١٥٩	الفرع الثاني : السياسة الاقتصادية المختارة لمحمد علي
١٦١	المطلب الثاني : سياسة التوجيه والحماية و أسباب اختياره
١٦٢	حكومة محمد علي وسياسة التوجيه
١٦٥	المبحث الثاني : أساليب تحقيق سياسة محمد علي الاقتصادية
١٦٥	نظام الاحتكار
١٦٦	الفرع الأول : الاحتكار في الزراعة
١٦٧	١ - بالنسبة للرى وتوزيع المياه
١٦٨	٢ - إدخال محاصيل جديدة
١٦٩	٣ - الدورة الزراعية
١٧٠	٤ - السكان
١٧٥	٥ - المواصلات
١٧٣	تطور تطبيق احتكار الحاصلات
١٧٥	أشكال الاحتكار
١٧٦	آثار نظام الاحتكار علي الزراعة

الصفحة	الموضوع
١٧٨	قلة الإنتاج
١٨٥	الفرع الثاني : الاحتكار في الصناعة
١٨٥	نظام الطوائف
١٨٦	اضمحلال نظام الطوائف
١٨٧	الصناعة والحملة الفرنسية
١٨٨	الصناعة في عهد محمد علي
١٩٠	تطبيق الاحتكار
١٩١	صناعة الغزل والنسيج
١٩١	الصناعات الصغيرة
١٩٢	الانتقادات التي وجهت لنظام الاحتكار الصناعي
١٩٥	الفرع الثالث : الاحتكار في التجارة
١٩٦	تزايد قيمة الصادرات
١٩٦	مراحل تطبيق نظام الاحتكار في التجارة
١٩٩	الانتقادات التي وجهت إلى نظام الاحتكار التجاري
	الفصل الثالث : هدف محمد علي من سياسته الاقتصادية
٢٠١	وفكره الاقتصادي
٢٠١	تقسيم
٢٠١	المبحث الأول: هدف محمد علي من سياسته الاقتصادية
٢٠٤	١ - زيادة العوائد من الضرائب
٢٠٦	٢ - الأرباح من التجارة
٢٠٩	المبحث الثاني : الفكر الاقتصادي لمحمد علي
٢٠٩	الفرع الأول : الفكر الاقتصادي السائد في هذه الفترة

الصفحة	الموضوع
٢١١	الاشتراكية الحكومية
٢١١	اشتراكية الدولة
٢١٢	الفرع الثاني : تحليل الفكر الاقتصادي لمحمد علي
	الفصل الرابع : انهيار نظام محمد علي والآثار التي
٢١٥	ترتبت علي ذلك
٢١٥	تمديد وتقسيم
٢١٦	المبحث الأول : الأسباب الاقتصادية
٢١٦	السيطرة علي الأسواق الخارجية
٢١٧	السيطرة علي الطرق التجارية
٢١٨	المبحث الثاني : معاهدة بالطاليمان
٢١٨	الفرع الأول : أهداف المعاهدة
٢١٨	تأمين حرية التجارة في الإمبراطورية العثمانية
٢٢٠	ضرب سياسة محمد علي وتصفية الاحتكارات
٢٢١	الفرع الثاني : نتائج تطبيق المعاهدة
٢٢٢	تراجع تطبيق التجربة المصرية
٢٢٢	أولا : في مجال الزراعة
٢٢٢	معاهدة بالطاليمان
٢٢٣	معاهدة لندن
٢٢٥	ثانيا : في مجال الصناعة
٢٢٧	السيطرة علي طرق التجارة
٢٢٨	المبحث الثالث : معاهدة لندن ١٨٤٠
٢٢٩	الفرع الأول : أهداف المعاهدة

الصفحة	الموضوع
٢٢٩	تأمين السيطرة علي طرق التجارة
٢٣١	تزايد أهمية طرق الشرق الأوسط التجارية
٢٣٢	محمد علي والسيطرة علي طرق التجارة في الشرق الأوسط
٢٣٤	المعارضة الإنجليزية
٢٣٥	الفرع الثاني نتائج تطبيق المعاهدة
٢٣٥	أولا : الصناعة
٢٣٦	ثانيا : التعليم
٢٣٩	الباب الثالث : العامل الاجتماعي
٢٤٣	الفصل الأول : النطقة الحاكمة القديمة
٢٤٤	أولا : المماليك
٢٤٤	أولا : التطور التاريخي والوصول إلي السلطة
٢٤٦	المماليك البحرية
٢٤٦	المماليك البرجية
٢٤٨	المماليك في العصر العثماني : المماليك البكرات
٢٤٩	ثانيا : التكوين الاجتماعي للمماليك
٢٥١	ثانيا : الارستقراطية القبلية
٢٥١	أولا : التطور التاريخي
٢٥١	ثانيا : الأصول الاجتماعية لهذه القبائل
٢٥٢	ثالثا : كبار رجال المؤسسة الدينية
٢٥٣	أولا : رؤساء الأشراف
٢٥٣	ثانيا : كبار مشايخ الأزهر
٢٥٤	ثالثا : كبار خدمة الأضرحة

الصفحة	الموضوع
٢٥٤	رابعا : كبار المعلمين الأقباط
٢٥٤	أولا : التطور التاريخي
٢٥٥	الأقباط في مصر
٢٥٦	ثانيا : الأقباط والإدارة المالية في مصر
	ثالثا : الانتشار الإداري والجغرافي للأقباط في الإدارة
٢٥٧	المالية
٢٦٠	خامسا : طبقة موظفي الرزنامة (كبار أفندية الإدارة المالية)
٢٦٣	الفصل الثاني : الطبقة الحاكمة الجديدة في عصر محمد علي
٢٦٥	المبحث الأول : هدم وتفكيك الطبقة الحاكمة القديمة
٢٦٥	أولا : القضاء علي البيوت المملوكية
٢٦٥	دوافع محمد علي للقضاء علي المماليك
٢٦٦	أساليب القضاء علي المماليك
٢٦٨	ثانيا : هدم وتفكيك الأرستقراطية القبلية
٢٦٨	ثالثا : كيف تعامل محمد علي مع كبار رجال الدين
	رابعا : مصير الأفندية والمعلمين الأقباط في ظل حكم
٢٧٠	محمد علي
٢٧٢	العوامل التي أدت إلي استمرارية الأقباط والأفندية
٢٧٤	المبحث الثاني : تكوين الطبقة الحاكمة الجديدة
٢٧٥	العناصر الأساسية في الطبقة الحاكمة الجديدة
٢٧٥	أولا : الأتراك
٢٧٧	ثانيا : المماليك
٢٧٨	ثالثا : الأرمن

الصفحة	الموضوع
٢٧٩	رابعا : كبار البيروقراطية القبطية
٢٨٠	خامسا : عناصر أخرى
٢٨١	السمات الأساسية للطبقة الحاكمة الجديدة
	القسم الثاني
	مضمون الامتيازات الأجنبية في مصر
	في العصر الحديث
٢٨٧	تمهيد وتقسيم
	الباب الأول : المضمون الاجتماعي ظهور الطبقة
٢٨٩	الرأسمالية ذات الأصول الأوروبية
٢٨٩	تمهيد
	الفصل الأول : تكوين الرأسمالية التجارية ذات الأصول
٢٩١	الأوروبية
٢٩١	تقسيم
	المبحث الأول : عوامل التكوين : تراجع الرأسمالية التجارية
٢٩٢	المصرية وأسباب ذلك
٢٩٢	انهيار طبقة التجار والحرفيين
٢٩٣	١- تأسيس نظام الاحتكار
٢٩٣	أولا : بالنسبة للتجار
٢٩٣	ثانيا : بالنسبة للصناع
٢٩٦	٢- السياسة الجمركية
٢٩٧	٣- انقطاع علاقة التجار المباشرة بالفلاحين
	المبحث الثاني : صعود الرأسمالية التجارية ذات الأصول
	الأوروبية وعلاقتها بالتكوين الاجتماعي
٢٩٨	المصري

الصفحة	الموضوع
	الرأسمالية التجارية الأوروبية وعلاقتها بالتكوين الاجتماعي
٣٠٠	المصري
٣٠٠	المستوي الاقتصادي
٣٠١	المستوي السياسي
٣٠٢	المستوي الاجتماعي
	الفصل الثاني : تكوين الرأسمالية ذات الأصول الأوروبية
٣٠٣	في مجال الملكية الزراعية
٣٠٣	تمهيد وتقسيم
	المبحث الأول : طبيعة النشأة والتطور التاريخي للرأسمالية
٣٠٣	المصرية في مجال الملكية الزراعية
	المبحث الثاني : عوامل التكوين التي أدت إلى ظهور
	الرأسمالية ذات الأصول الأوروبية في
٣١٠	مجال الملكية الزراعية
	الفرع الأول : عوامل تكوين الرأسمالية ذات الأصول
٣١٤	الأوروبية في مجال الملكية الزراعية
٣١٤	العامل الأول : العامل السياسي - دخول الأجانب
	العامل الثاني : (العامل القانوني) قواعد تملك الأجانب
٣١٦	للأراضي الزراعية
	العامل الثالث : الاستثمار في مجال شركات الأراضي
٣٢١	والبنوك والإقراض بالربا الفاحش
	الفرع الثاني : مبيعات أراضي الدائرة السنية، والدومين
	وأثرها على تنمية الثروة العقارية للرأسمالية
٣٢٤	ذات الأصول الأوروبية

الصفحة	الموضوع
٣٢٤	١ - مبيعات أراضي الدائرة السنية
٣٢٦	٢ - مبيعات أراضي الدومين
٣٣٠	الفرع الثالث : ديون الفلاحين
٣٣٠	المرابون
٣٣١	البنوك
	الباب الثاني : المضمون الاقتصادي السيطرة الأجنبية
٣٣٧	علي الاقتصاد المصري
٣٣٧	تقديم وتقسيم
	الفصل الأول : سياسة مصر الاقتصادية بعد انهيار دولة
٣٣٩	محمد علي
٣٣٩	تقديم وتقسيم
	المبحث الأول : نشأة اقتصاد السوق وضغط الاستعمار
٣٤٠	والرأسمالية
٣٤٠	الفرع الأول : نشأة اقتصاد السوق
٣٤٣	الفرع الثاني : ظهور الاتجاه الليبرالي
	الفرع الثالث : ضغط الاستعمار والرأسمالية لتطوير
٣٤٥	علاقات الإنتاج
٣٥١	المبحث الثاني : السياسة الاقتصادية لخلفاء محمد علي
٣٥٣	خلفاء محمد علي - ١٨٤٩ - ١٨٧٥
٣٥٣	إبراهيم باشا
٣٥٤	عباس الأول : ١٨٤٨ - ١٨٥٤
٣٥٦	الصناعة

الصفحة	الموضوع
٣٥٧	محمد سعيد باشا : ١٨٥٤ - ١٨٦٣
٣٥٩	الزراعة
٣٦٠	الصناعة
٣٦٢	التجارة
٣٦٤	إسماعيل باشا : ١٨٦٣ - ١٨٧٩
٣٦٨	الزراعة
٣٦٩	الصناعة
٣٧٢	التجارة
٣٧٣	تقدم النفوذ الأجنبي في عهد إسماعيل
	الفصل الثاني : السيطرة الأجنبية على الشركات المساهمة
٣٧٥	في مصر
٣٧٥	تقديم وتقسيم
٣٧٧	أهمية الشركات
٣٧٧	نشأة الشركات المساهمة
٣٧٧	أولا : في أوروبا
٣٧٩	ثانيا : في مصر
	المبحث الأول : مدى ارتباط نشأة شركات المساهمة
٣٨١	المصرية بشركات المساهمة الأوروبية
	المطلب الأول : تطور النظام القانوني لشركات المساهمة
٣٨٢	في أوروبا في اتجاه الحرية
٣٨٣	القانون الإنجليزي
٣٨٧	القانون الفرنسي

الصفحة	الموضوع
٣٩٠	القانون البلجيكي
٣٩١	المطلب الثاني : ازدياد الطابع التجاري للاقتصاد المصري
٤٠١	المبحث الثاني : استقرار نشاط شركات الأراضي والائتمان العقاري في مصر
٤٠٣	المطلب الأول : تطور الملكية الخاصة للأراضي الزراعية في مصر في القرن التاسع عشر
٤١٥	المطلب الثاني : استقرار مجموعات الشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية في قطاع الزراعة (شركات الأراضي)
٤١٥	الأجانب وملكية الأرض الزراعية
٤١٦	شركات الأراضي
٤٢١	المطلب الثالث : استقرار شركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية في مجال الائتمان العقاري
٤٢٣	بعض أمثلة الشركات
٤٢٨	المبحث الثالث : دور القضاء المختلط في السيطرة على شركات المساهمة في مصر
٤٣٢	المطلب الأول : تمييز الشركات الأجنبية علي حساب الشركات المصرية
٤٣٤	الفرع الأول : ضرورة الإذن الحكومي
٤٤٥	الفرع الثاني : الشروط المتعلقة بالاكنتاب في رأس المال
٤٥١	الفرع الثالث : الشروط الخاصة بالشهر
٤٥٦	المطلب الثاني : معيار جنسية الشركات

الصفحة	الموضوع
٤٥٧	الفرع الأول : معيار جنسية شركات الأشخاص
٤٥٩	الفرع الثاني : معيار جنسية شركات الأموال
٤٦٥	الفصل الثالث : السيطرة الأجنبية علي البنوك في مصر
٤٦٥	تمهيد وتقسيم
	المبحث الأول : تطور ظهور البنوك في مصر في النصف
٤٦٨	الثاني من القرن التاسع عشر
٤٦٩	الفرع الأول : أسباب تأخر البنوك في مصر
٤٧٤	الفرع الثاني : ظهور لبنوك وتطورها
	المبحث الثاني : ظهور البنوك الخاصة والممولين
٤٧٩	اليهود واليونان والمتمصرين
٤٨٠	الفرع الأول : البنوك الخاصة
٤٨٣	الفرع الثاني : الممولين اليهود واليونان والمتمصرين
٤٨٣	اليهود
٤٨٤	اليونان والمتمصرين
٤٨٥	المبحث الثالث : الشركات المساهمة وفروع البنوك الأجنبية
	الفرع الأول : أهم البنوك التي تأسست في شكل شركة
٤٨٦	مساهمة
٤٨٨	الفرع الثاني : فروع البنوك الأجنبية
	الباب الثالث : المضمون القانوني تراجع تطبيق الشريعة
٤٩١	الإسلامية
٤٩١	تمهيد وتقسيم

الصفحة	الموضوع
٤٩٧	الفصل الأول : القضاء المصري في عهد الدولة العثمانية
	المبحث الأول : فلسفة نظام الحكم العثماني لمصر وتنظيم
	واختصاصات القضاء الشرعي في مصر
٤٩٩	العثمانية
٤٩٩	الفرع الأول : فلسفة نظام الحكم لعثماني في مصر
٥٠١	الفرع الثاني : اختصاص القضاء الشرعي وولاياته
٥٠٤	المحاكم في مصر العثمانية واختصاصاتها
٥٠٤	أولا : محكمة الباب العالي
٥٠٤	المحكمة الكبرى - إنشاؤها - تشكيلها - جاساتها
٥٠٥	اختصاص المحكمة باعتبارها محكمة الدرجة الأولى
٥٠٧	الاختصاص القيمي
٥٠٧	ثانيا : محاكم مصر المحروسة
٥٠٧	إنشائها وتشكيلها
٥٠٨	من محاكم مصر المروحة في ذلك العصر
٥٠٩	الاختصاص النوعي
٥١٠	الاختصاص المكاني
٥١٠	محاكم الأقاليم
٥١٠	ترتيب محاكم الأقاليم وقضاتها
٥١١	اختصاصات محاكم الأقاليم
٥١١	الاختصاص النوعي
٥١٢	اختصاص قضائي إداري
٥١٣	المحاكم ذات الاختصاص النوعي

الصفحة	الموضوع
٥١٣	محكمة القسم
٥١٤	محكمة بيت المال
	المبحث الثاني : مظاهر فساد التنظيم القضائي في مصر
٥١٦	العثمانية
٥١٧	الفرع الأول : القائمون علي القضاء في مصر العثمانية
٥١٧	قاضي القضاة
٥٢٠	نواب قاضي القضاة وقضاة الأخطاط بالقاهرة والأقاليم
٥٢٢	الفرع الثاني : الموارد المالية للقائمين علي القضاء
٥٢٢	نواب النواحي
٥٢٣	أعوان القضاء
٥٢٣	الشيود (العدول)
٥٢٤	المحضرون أو الرسل
٥٢٤	الخبراء
٥٢٥	وكلاء الدعوى
٥٢٥	المفتون
	المبحث الثالث : أسباب فساد النظام القضائي في مصر
٥٢٧	العثمانية
٥٢٧	الفرع الأول : أسباب ترجع إلي التنظيم القضائي
٥٢٧	١- السعي إلي منصب القضاء
٥٢٩	٢- التعيش من المصروفات القضائية
٥٣٠	٣- تعدد المذاهب الفقهية المطبقة
	الفرع الثاني : أسباب ترجع إلي التغير الاجتماعي في أواخر
٥٣٤	القرن الثامن عشر

الصفحة	الموضوع
٥٣٦	علمنة البناء الاجتماعي
٥٣٩	أقول اختصاص المحاكم الشرعية
	الفصل الثاني : تطبيق القوانين الأجنبية في ظل القضاء
٥٤١	القنصلي
	المبحث الأول : مضمون الامتيازات الأجنبية في مصر في
٥٤٤	ظل القضاء القنصلي
٥٤٤	الفرع الأول : القاضي في المحاكم القنصلية
٥٤٥	قضاة المحاكم القنصلية
٥٤٦	المبادئ التي طبقت أمام المحاكم القنصلية
	الفرع الثاني : سلطات المحاكم القنصلية طبقا لمعاهدات
٥٤٧	الامتيازات
٥٤٠	١-الاختصاص المدني للقناصل
٥٥١	٢-اختصاص القناصل في المسائل الجنائية
٥٥٤	المبحث الثاني : مثالب القضاء القنصلي
٥٥٥	الفرع الأول : عقبات تحقيق العدالة في ظل القضاء القنصلي
٥٥٨	أولا : قاعدة محكمة المدعي عليه
٥٦٠	ثانيا : تحايل القناصل لسلب سلطة القاضي الوطني في مصر
٥٦٠	١- في المواد الجنائية
٥٦٤	٢ - في المواد المدنية والتجارية
٥٦٦	٣ - في المسائل العقارية
٥٦٩	التنازع بين جهات القضاء
٥٦٩	تعدد المدعي عليهم من الأجانب

الصفحة	الموضوع
٥٧٠	الدعوى الفرعية
٥٧٠	استئناف الأحكام
٥٧١	الاختصاص التشريعي للمحاكم القنصلية
٥٧٢	علاقة الأجانب بالحكومة المصرية
	الفرع الثاني : العرف كأساس لتوسع القناصل في
٥٧٥	اختصاصهم
٥٧٧	الامتيازات والعرف
٥٨٠	العرف والعادة
٥٨١	العرف في القانون الداخلي
٥٨١	العرف والعادة في القانون الدولي
٥٨٣	ما جري عليه الحال في مصر
	الفصل الثالث : الامتيازات الأجنبية وسلب سلطة القاضي
٥٨٧	الوطني
٥٨٧	تقديم وتقسيم
	المبحث الأول : سلب سلطة القاضي الوطني في
٥٩١	ظل القضاء الأهلي والمختلط
٥٩١	الفرع الأول : المحاكم المختطة
٥٩١	أولا : تنظيم المحاكم المختطة
٥٩١	المحاكم الابتدائية
٥٩٣	محكمة الاستئناف
٥٩٤	النيابة العامة
٥٩٥	المحاكم الجزئية

الصفحة	الموضوع
٥٩٦	اللغات المستخدمة أمام المحاكم المختلطة
٥٩٦	التقنيات التي تطبق أمام المحاكم المختلطة
٥٩٧	ثانيا : اختصاص المحاكم المختلطة
٥٩٧	١-الاختصاص الشخصي
٦٠٠	٢-الاختصاص النوعي للمحاكم المختلطة
٦٠٠	أ - مسائل الأحوال الشخصية
٦٠٣	ب - المسائل الجنائية
٦٠٤	ج - المسائل العقارية
٦٠٦	الفرع الثاني : المحاكم الأهلية
٦٠٦	أولا : ترتيب المحاكم الأهلية
٦٠٦	١- محكمة النقض والإبرام
٦٠٧	٢- محكمة الاستئناف
٦٠٨	٣- المحاكم الابتدائية أو الكلية
٦٠٩	٤- المحاكم الجزئية
٦٠٩	ثانيا : وظائف المحاكم الأهلية
٦١٣	أولا : المسائل المختص بها القضاء الأهلي
٦١٣	ثانيا : الأشخاص الخاضعين للقضاء الأهلي
٦١٤	الفرع الثالث : القضاء المختلط وسلب سلطة القاضي الوطني
٦١٥	أولا : نظرية الصالح المختلط
	تطبيق فكرة الصالح المختلط علي الشركات المساهمة
٦١٦	المصرية
٦١٨	تطبيق نظرية الصالح المختلط علي دعاوى الإفلاس

الصفحة	الموضوع
	تطبيق نظرية الصالح المختلط في حالة حجز ما للمدين
٦١٩	لدي الغير
٦٢٠	ثانيا : النواب
	المبحث الثاني : التحكيم التجاري الدولي وسلب سلطة
٦٢٢	القاضي الوطني
٦٢٢	تقديم وتقسيم
	الفرع الأول : تعريف التحكيم وتطوره في الإسلام
٦٢٥	والقانون الدولي
٦٢٥	أولا : تعريف التحكيم
٦٢٥	التحكيم لغة
٦٢٥	التحكيم في القانون
٦٢٦	عناصر التحكيم
٦٢٧	ثانيا : تطور فكرة التحكيم
٦٢٧	التحكيم في الإسلام
٦٢٩	أدلة مشروعية التحكيم والحكمة من مشروعيته في الإسلام
٦٣٠	مشروعية التحكيم في القرآن والسنة
٦٣٢	الحقوق التي يجب التحكيم فيها
٦٣٣	الشروط الواجب توافرها في المحكم "طالب التحكيم"
٦٣٣	الشروط الواجب توافرها في المحكم "القائم بالتحكيم"
٦٣٤	التحكيم في القانون الدولي العام
٦٣٨	الفرع الثاني : التحكيم في القانون المصري وتطورات
	نطاق تطبيق القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ من الناحية
٦٤٧	الموضوعية والشخصية

الصفحة	الموضوع
٦٤٩	الفرع الثالث : آثار قبول اللجوء إلى التحكيم
٦٤٩	اتفاق التحكيم بوجه عام
٦٥٠	اتفاق التحكيم في القانون المصري
٦٥٢	الآثار المترتبة على اتفاق التحكيم
٦٥٢	أولا : استقلال شرط التحكيم عن العقد الأصلي
٦٥٣	ثانيا : عدم قبول الدعوى أمام القضاء
	ثالثا : الالتزام باتفاق التحكيم من حيث الموضوع
٦٥٤	والأشخاص
٦٥٥	رابعاً : أهمية اتفاق التحكيم في حالة بطلان الحكم
٦٥٦	استبعاد قانون الدولة
٦٥٩	القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع
٦٦٠	أولا : اتفاق الأطراف على تحديد القانون الواجب التطبيق
٦٦٠	في القانون المصري
٦٦١	في القانون النمودجي
٦٦١	في بعض التشريعات العربية
٦٦٤	ثانيا : تحديد القانون الواجب التطبيق في حالة عدم الاتفاق
٦٦٤	في القانون المصري
٦٦٦	القانون النمودجي
٦٦٧	في بعض التشريعات العربية
٦٧١	الخاتمة
٦٨١	قائمة المراجع
٧٠٩	الفهرس